بلاغ صادر عن
المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي

عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعه الاعتيادي وتضمن جدول أعماله جملة من المواضيع والقضايا السياسية والتنظيمية ،حيث ناقش المجلس الوضع الداخلي في البلاد الذي لم يشهد تطورا ايجابيا، إذ لا يزال العمل جارياً بقانون الطوارئ والأحكام العرفية ويتم التضييق على الحريات العامة نتيجة لحملات الاعتقال التي تطال ناشطي الرأي العام، وفي هذا السياق طالب المجلس بضرورة إطلاق سراح معتقلي الرأي و طي ملف الاعتقال السياسي في البلاد، والسماح للقوى والفعاليات السياسية بممارسة نشاطها بشكل علني.

كما تناول الاجتماع الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب في البلاد وطالب الحكومة باتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها تخفيف العبء عن كاهل المواطنين، ودعا المجلس الحكومة إلى اعتبار منطقة الجزيرة منطقة منكوبة نتيجة للجفاف الذي ضرب البلاد وإلى ضرورة تقديم الدعم اللازم للفلاحين والمزارعين في المحافظة.

وجدد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا عن تأييده للمفاوضات الجارية بين سوريا وإسرائيل عبر الوسيط التركي، والتي يجب أن تؤدي إلى استرجاع أراضينا التي احتلت عام ١٩٦٧ وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي هذا السياق دعا المجلس إلى ضرورة تعزيز الموقع التفاوضي للمفاوض السوري ،وذلك بإشاعة الحياة الديمقراطية والعمل على حل مجمل القضايا التي تعاني منها البلاد ومن ضمنها إيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية ،وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف العمل بالقوانين والإجراءات الاستثنائية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وغيرها من الحريات العامة والفردية.

كما تناول المجلس العام الوضع الداخلي للتحالف وخاصة الإشكالات التي حدثت في الآونة الأخيرة اثر قيام طرفين من أطرافه بممارسات غير مسئولة أساءت إلى العمل التحالفي، وفي هذا السياق أكد الاجتماع بأن المجلس العام هو الإطار الوحيد الذي يمكن من خلاله حل جميع الإشكالات داخل التحالف كونه الجهة الوحيدة المخولة في البت في مشاكله باعتباره مرجعية التحالف وعلى كافة الأطراف والأعضاء الالتزام بقراراته.

واستنكر الاجتماع حملات التشهير التي يتعرض لها بعض أعضاء المجلس العام معتبرا بأن مثل هذه الحملات موجهة إلى التحالف ودعا إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات.

وناقش المجلس الوضع التنظيمي وسبل تفعيل دور التحالف وتطوير أدائه السياسي والجماهيري والإعلامي واتخذ في هذا المجال جملة من القرارات والتوصيات اللازمة. **٢٠٠٨/٧/١٥**

المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

مع المحاكمة التاريخية. الحملة الأمنية مستمرة

تأكيداً لمثابرة النظام على سياسته الأمنية، ترافق انعقاد الجلسة العلنية الأولى لمحاكمة قيادات إعلان دمشق مع اعتقال عضو آخر في المجلس الوطني هو الأستاذ أسامة عاشور،الذي كان قد أمضى سابقاً ثلاث عمره سجيناً سياسياً .**فعلى ماذا تريد السلطة أن تبرهن؟**

هل على أنها تتمتّع بالقوة الأمنية القادرة على فعل ما تريد؟ وفي أي توقيت أو ظروف سياسية؟ نعرف ذلك جيداً، ويعرفه الجميع في الداخل والخارج.

أم على أن أمن النظام واستمراره واستقراره هو العامل الحاسم في جميع سياساته الداخلية والخارجية؟ أيضاً نعرف ذلك، ويعرفه القاصي والداني.

لا ضرورة لبراهين السلطة هذه، ولا لاستعراض قدراتها العملية من هذا الجانب. ولا بد أن تدرك أن ممارسة "السياسة"، التي تحظرها على الآخرين، هي الطريق إلى الخروج من أزمتها ومن أزمة البلاد.

فهو لا يستطيع (على عادته القديمة) أن ينتهج سياسات خارجية توحي بالانفراج وتخفيف التوتّر والعزلة، بالتوازي مع سياسات داخلية معاكسة تماماً. ولا يستطيع أن ينفتح على العالم السياسي وراء الحدود وينغلق داخلها. والأصل في الداخل. هو المضمون الذي يعطي لأي موقف مصداقيته ووثوقيته.

لقد جرب النظام طويلاً الاعتماد على الجانب الأمني في سياسته الإقليمية، وأثر الاستمرار في ذلك حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، ويبدو أنه استنتج خطأ ذلك وضرره أخيراً، في المنظور الأبعد، ما لم يكن في المنظور الأقرب المباشر أيضاً. فلماذا يتابع "تجاربه"الأمنية في داخل البلاد؟ لا تتطابق السياسة الأمنية المتمادية ضد المعارضة الديمقراطية مع موقف النظام المعلن من اتفاق الدوحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان، ولا من ترميم الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولا من العملية السياسية الجامعة بين الحفاظ على وحدة العراقيين وبنائهم لدولتهم الوطنية المدنية مع الخلاص من الاحتلال الأمريكي،ولا تدعم أو تُحصن المفاوضات القائمة غير المباشرة، بالاتجاه الصحيح من أجل استعادة الجولان المحتل. هذه السياسات أيضاً لا تعطي الحكومات الأوروبية هامشاً يساعدها على "تسويق" تحسين علاقاتها معنا أمام رأيها العام، ويبرهن على أن هنالك تقدماً في أوضاع حقوق الإنسان في سوريا.. فلماذا إذن ؟ !

يقول البعض إن السبب هو في أن بنية النظام لا تتوافق مع هذه السياسات، ويقول آخرون إنها مجرد آلام الخروج منها. ونقول على أية حال، إن التوتّر الأمني ليس في مصلحة أحد، وهو يتعارض مباشرة مع المصلحة الوطنية. آن الأوان؛ بل تأخر الوقت؛ على الخروج من هذه الحالة، ومقومات هذا الخروج متوفرة ووافرة. فينبغي الكفّ من دون تردد عن السلوك الأمني المتوتر، والإفراج عن معتقلي إعلان دمشق، الذين يتفرج شعبنا والعالم على محاكمتهم السياسية بامتياز. ***موقع النداء- هيئة التحرير***